

هذه اللفظ فذكر قسبة نفس قد رواها عنه في حديثه لم ولم يروها عنه في حديثه البخاري ٦٨
 فوضع فيها اختلاف في حديث قسبة الذي رواها عنه عن اسماعيل هذا خالفه في حديثه عن
 قسبة عن اسماعيل بن جعفر بن زون عنه اللفظ كما رواها عنه غيره في حديثه يروى أيضا في حديثه عن
 الحديث عن قسبة هذا عن اسماعيل هذا بائنا هذا فكذا هذا اختلافا واضحا: وقد مر في حديثه عن اسماعيل بن جعفر
 حكمه اسماعيل بن جعفر المنفرد بهذه الزيادة كماه احيانا يحدث بها كما حدث قسبة ويحيى بن عمار بن ابي
 عنه مسلم وكاه احيانا لا يحدث بها كما حدث روى الحديث عنه قسبة نفس عند البخاري يروى وكاه
 رواه عن بن جعفر بن زون أيضا عند النسائي فغير اسماعيل لا يحدث بها الا في حديثه اصله واسماعيل
 احيانا يحدث بها واهيالا يحدث بها ويروى أن يكون له اسم سبب منه الموهن هذا لهذه اللفظ أنه
 كلف مختلف فيها وفي نقله عن الراوي الواحد كما اختلف في حديثه عن قسبة فروي البخاري الحديث عنه عن
 اسماعيل بن زون في حديثه عن اسماعيل بن بائنا: هذه عند روى عنه في حديثه اللفظ
 وترجمه عن درجة له في الحديث في الدفاع عنه وعن أمثال: والله اعلم: هذا الجواب الاول عن
 هذه اللفظ وحقيقه هذا الجواب القدر في صحته كما ويروى على رواية هذا الحديث

الجواب الثاني - القول بالنسخ

انه يكون ما في هذه اللفظ منسوخا بأحد قولين: انتهى لصحيحة السابق: ومعنى هذا الجواب انه يكون رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد أقرم حديثا يروي في حديثه ارميلين قبل ان يحرم الخلف بالخلاف وقيل أنه يروى بالخلف
 بالله وحده وكذلك حديثه عن أبيه انما كان قبل التحريم ونهى عن هذا الرأي وكذلك حديثه
 منه حديثه بغيره ان من منعه قال حافظ في فتح الباري في الجواب عن حكم «واييه»: «
 الجواب الثاني ان كان هذا كماه جائزا ثم نسخ قال الماوردي وحكاه بغيره وقال
 السبكي: عليه أكثر الشراح من قال انه القرب: وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بأبيهم
 منى عن ذنبه قال وترجمه ابو داود بن عبد بن يعقوب قوم: باب الخلف بالآباء هم اورد الحديث
 المرفوع الذي فيه افعلى وايبه ان هذا هو قال السبكي ولا يصح وقال المنذري: دعوى النسخ ضعيفة
 كدعوى الجمع والتحقيق لعدم تحققه بتاريخ: «اشترى كلام الحافظ: وقد تقدم انه
 نسخ كتابه اسم قدما الى هذا الرأي أي الى القول بالنسخ قال: ويدل على صحة حديثه
 عمر بائنا ونهى رسول الله لم كان به قسبة ونسخ قال: وهو يقوى هذا القول غير قوله ما قلناه
 الا بائنا ونهى رسول الله لم كان به قسبة ونسخ قال: وهو يقوى هذا القول غير قوله ما قلناه
 بها منذ كتبت رسول الله بنى لا فاكرا ولا آتى وقول عمر بن عبد الله بنى لا فاكرا ولا آتى
 حكمه هو الباقي لأنه عمر كان يحدث بعد وفاة رسول الله ونسخ ما قلناه ونسخ ما قلناه
 بالخلاف مطلقا على كل الوجوه والاحالات: هذا قول في هذا المسألة قد استغن عنه قوم وقالوا
 به من بعد غير ما قلناه في هذا المسألة وقد استغن عنه قوم وقالوا
 انه يكون رسول الله قد حلف بغيره أو حلف بغيره لا يظن بالنسخ عليه السلام انه كان يحلف بغيره
 السبكي: «ولا يصح» اي بقول بالنسخ - لأنه لا يظن بالنسخ عليه السلام انه كان يحلف بغيره
 ولا يصح بما فرنا الله انه كان يحلف بغيره منه: «وكنه اذا كان السبكي رحمه الله بنكر هذا الرأي
 لأنه يقوى بأنه يكون رسول الله قد حلف بغيره في بدو الإسلام كماه لقول قوله أكثر انكارا وروا
 لأنه يقوى بأنه يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في وفاة حلف بغيره ويجوز الخلف
 وزنه لأنه من يروى انه صلى الله عليه وسلم كان في وفاة حلف بغيره ويجوز الخلف
 بالخلاف فيه كلام من يروى عنه في الحديث كما في حديثه اللفظ الذي فيه وقع الاحتجاج والفتا
 فيها وعليها فاسم السبكي لا ينكر النسخ منه الجهة التي ينكره من اجل الخلفون بل ينكره
 منه جهة تقضى باه طال ما يدعيه قوله وروايد صوته اليه: والذي نراه انه هذا الرأي من أي
 القول بالنسخ - لو كان منه جهة الشريعة وروايد جهة فيه الروايد وعلوم الحديث أماس
 جهة الشريعة كما خلت فانها لا تراعى اسم الله على ما كان له في الدنيا لا في الدنيا
 تتنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه في قوله عليه مرة واحدة في حديثه ظاهر